

كلمة
صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال
ولي العهد المعظم

في افتتاح مؤتمر
النفط العربي والدبلوماسية : نحو القرن
الحادي والعشرين

عمان
١٨ أيار ١٩٩٨م

أيها السيدات والسادة ،

الأخوة الحضور ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أود في البداية أن أرحب بكم في الأردن وأن أعبر عن
سعادتي لمشاركتكم في هذا المؤتمر ، الذي يتعامل مع
قضيتين في غاية الأهمية لمستقبل منطقتنا ، وجهودنا لتوفير
حياة أكرم لمواطنينا ومكانا أفضل لمنطقتنا في التوازنات
الدولية .

فقد كان للنفط والدبلوماسية دورا هاما في تاريخ
هذا القرن ، الذي شهد فترة التحول من الاعتماد على الفحم
والخشب إلى الاعتماد على النفط والغاز كالمصدرين
الرئيسيين للطاقة .

ووفرت المنطقة العربية للعالم ثروات نفطية بتكاليف
متدنية ، بينما كانت الأقطار الصناعية المصدر الرئيسي
لطلب الطاقة واستهلاكها طوال هذا القرن . وكان الاعتماد
المتبادل بين الجانبين موضوعا لحوار كثير ودبلوماسية
مكثفة ، وبخاصة منذ أزمة النفط الأولى في عام ١٩٧٣ ،
وكان لهذه العلاقة تأثيرا حاسما على التطورات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية في منطقتنا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هو الدور الذي
ستقوم به منطقتنا في القرن القادم في ضوء التغيرات
الكبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية
والحاجة المتزايدة للطاقة .

فرغم الوفرة النفطية في السوق العالمية ، يبدو من
الواضح أنه سيكون هنالك زيادة في طلب النفط على المدينين

المتوسط والبعيد ، خاصة في الأسواق الناشئة في آسيا وأميركا اللاتينية .

ومن ناحية العرض ، فسيكون على المنطقة العربية ، إضافة لإيران ، أن توفر كميات متزايدة من النفط لتحقيق توازن في سوق الطاقة بأسعار معقولة . وفي الوقت ذاته ، فإن الدول العربية المصدرة للنفط سوف تحتاج إلى الإسراع في جهودها لتطوير وتنويع مواردها الطبيعية والبشرية باستخدام النفط كجسر إلى حقبة ما بعد النفط ، والتي ربما يتم الوصول إليها خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين . وهذا يعني أن الزمن والثروات النفطية ثمينة ومحدودة ، كما يعني أن الدول العربية ، سواء كانت مصدرة للنفط أم غير مصدرة له ، سيكون عليها أن تتغلب على خلافاتها وتركز على حاجاتها المشتركة بعيدة المدى

في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال التعاون فيما بينها ومع المناطق المجاورة ، ويمكن للثروات النفطية والدبلوماسية أن تلعب دورا بارزا في هذه الفترة الانتقالية . وسيكون هناك حاجة لتوظيف المزيد من عائدات الثروات النفطية في تمويل احتياجات التنمية في المنطقة ، مع السعي إلى تحقيق اعتماد أكبر على المصادر غير النفطية للاستهلاك .

وإذا تم انتهاج مثل هذه السياسة الشاملة للتطوير ، مع دبلوماسية خارجية ناجحة وفاعلة ومشاركة شعبية داخلية . فإن الثروات النفطية ستكون أكثر أهمية للمنطقة العربية مما كان عليه الوضع خلال هذا القرن ، وهنا تلوح فرصة عظيمة تجيء في وقتها ينبغي عدم تفويتها من أجل تلبية احتياجات الأجيال القادمة .

ولن يكون هناك بديل للمزيد من التعاون الإقليمي من أجل تحقيق تنمية إقليمية مستدامة في عصر تشكل التكتلات الاقتصادية سمته الأغلـب .

وهذا الخيار ، حسب رأيي ، يمثل للدول العربية تحديا أكبر من سوق النفط العالمية أو حتى عملية السلام وأثر العولمة . وستكون الدول العربية أقدر على مواجهة التحديات والإفادة من الفرص إذا ما عملت معا على بناء تنمية إقليمية شاملة في إطار رؤية استراتيجية مشتركة يكون للدبلوماسية دورا فاعلا في تحقيقها .

وسيكون البديل لهذا النهج من التعاون والتعاقد والتكامل محفوفًا بالمخاطر التي تشكل تهديدا حقيقيا لمنطقتنا وآمالنا في تحقيق التقدم والازدهار المرجوين . وما

علينا إلى أن نقوم تجاربنا خلال العقد الماضي لندرك الثمن
الكبير للصراعات والخلافات العربية - العربية .

وعلى الصعيد الخارجي سيكون للنفط ودبلوماسية النفط
دورا هاما في تحسين العلاقات مع الأقطار الصديقة في آسيا
وأفريقيا ، وبطبيعة الحال مع الشركاء التقليديين في أوروبا
، وهنا أيضا تبرز حاجة ملحة لتنسيق دائم بين الدول
العربية من أجل التكيف مع متطلبات الشراكة الأوروبية
العربية والأثر الضاغط للعولمة في التجارة والتمويل
وتكنولوجيا المعلومات .

وسيكون على النفط والدبلوماسية العربيين أن يتجها
نحو جنوب وشرق آسيا للوصول إلى بناء علاقات دولية
أكثر توازنا اقتصاديا وسياسيا .

كانت الأقطار العربية في الماضي معتمدة بشكل كبير على أسواق وتكنولوجيا الغرب ، ولا يمكن للمستقبل أن يكون على نفس النحو ، فعلى المنطقة العربية أن تسعى إلى تطوير قوة اقتصادية وتكنولوجية خاصة بها ، وأن تبني علاقاتها الخارجية على أسس تدرك الفرص الاقتصادية الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية تحسين استغلال موقعنا الجغرافي المركزي بشكل يساعد على تحقيق التطور والاستقرار .

الأخوة الحضور ،

إذا نظرنا إلى الوضع السائد في منطقتنا ككل فإننا

نستطيع أن نلاحظ ما يلي :

١- وفرة نפט نسبية حالياً وللمستقبل المنظور .

٢- نمو سكاني عال مع نسب أمية عالية في عدة دول

عربية كبيرة تعاني من انحسار النمو الاقتصادي مما

أدى إلى نقص حاد في معدل دخل الفرد .

٣- نقص المياه والغذاء الجيد في وجه التزايد السكاني

السريع والبطالة .

٤- توزيع غير عادل للثروات الطبيعية والبشرية بين دول

المنطقة المختلفة .

٥- أسواق متشرذمة ووحدات إنتاج صغيرة مما يؤدي إلى

عدم كفاءة وازدواجية واعتماد كبير على المبادلات

الخارجية .

٦- بنية جيوسياسية إقليمية صعبة ومعقدة مع عدة

صراعات مزمنة وغير محلولة .

وفي ضوء هذه الحقائق ، لا بد من العمل على بناء
وتفعيل مؤسسات التعاون الإقليمي الهادفة إلى إطلاق جهود
مشتركة لمواجهة التحديات الإقليمية على أسس علمية
وعملية وواقعية ، تعظم الجوامع وتحترم الخصوصيات لكل
دولة من دول المنطقة ، وتعتمد الحوار والدبلوماسية الهادئة
الهادفة وسيلة للتعامل مع الخلافات . ولا بد أيضا من
تحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي يشكل متطلبا أساسيا
لتعميق التعاون الإقليمي .

ومن هذا المنطلق ، عمل الأردن على بناء السلام
الإقليمي القائم على إعطاء كل ذي حق حقه إدراكا منه بأنه
لا يمكن إنجاز التقدم والازدهار المطلوبين في غياب
السلام. وقد عانى الأردن أكثر من غيره من الصراع
العربي الإسرائيلي والنزاعات الإقليمية الأخرى مثل حرب

الخليج في أعقاب الغزو العراقي للكويت . وتلقى الأردن موجتين من اللاجئين والنازحين في أعقاب الحربين العربيتين الإسرائيليتين عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧ ، بينما كانت الموجة الثالثة عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، عندما عاد حوالي ٣٠٠ ألف شخص للإقامة الدائمة في هذا البلد .

واعتقد أنه ليس هنالك حاجة للإسهاب في الحديث عن حجم الضغط على الموارد والخدمات الذي فرضته هذه الموجات المتلاحقة من الحركات السكانية ، ولكم أن تتصوروا الضغوط الناجمة عن زيادة مفاجئة بنسبة تزيد عن ٢٠% من عدد سكان أي بلد ، حتى لو كان غنياً بالموارد .

ومن هنا كانت دعوتنا لإنشاء مركز لفض النزاعات ، يرتكز إلى منظومة سلوكية إقليمية تشارك في صياغتها

جميع الدول المعنية وتشكل أساسا يقوم عليه التعاون
الإقليمي المؤسسي .

وقد قمنا في الأردن ، ورغم مواردنا المحدودة ،
بإنشاء عدة مؤسسات تهدف إلى تشجيع الحوار والفهم
المتبادل ، مثل مؤسسة آل البيت والمعهد الملكي للدراسات
الدينية ومنتدى الفكر العربي الذي يهدف إلى تشجيع حرية
التفكير وبناء الفهم المشترك لقضايا التنمية في منطقتنا على
أساس الفهم الواضح لما يدور حولنا من متغيرات دولية
والتفاعل الإيجابي معها .

أيها السيدات والسادة ،

لقد ساعدت الثروات النفطية في بناء مؤسسات التعاون
العربي عندما استخدمت بالشكل المناسب . وأثبتت مؤسسات

مثل المجلس العربي للوحدة الاقتصادية ومؤسسات مصرفية
أخرى أن التعاون الاقتصادي العربي أمر أساسي لإحداث
تنمية إقليمية مستدامة . وإني على ثقة بأن مؤتمر الكريم
هذا سيكون قادرا على مناقشة دور النفط والدبلوماسية
بصورة شاملة لا تغفل أهمية التعامل مع هذين الموضوعين
في إطار رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق تعاون وتكامل
عربي أكبر يساهم في استغلال النفط والدبلوماسية من أجل
تحقيق التنمية وتوفير العيش الكريم والحياة الأفضل لكافة
أبناء المنطقة .

ومرة أخرى أكرر ترحيبي الحار بكم ، وأتمنى لكم
اجتماعا ناجحا وإقامة سعيدة في وطنكم الثاني ، الأردن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،